الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

الجمعية العامة

A/48/956
24 June 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الدورة الثامنة والأربعون
البند ١٤٩ من جدول الأعمال

تمويل عملية الأمم المتحدة في موزامبيق

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقرير الأمين العام بشأن تمويل عملية الأمم المتحدة في موزامبيق (A/48/849/Add.1). وأثناء النظر في هذا البند، قدم ممثلو الأمين العام معلومات إضافية إلى اللجنة الاستشارية.

٢ - والجزء الأول (الفقرات ١ إلى ٣٦) من تقرير الأمين العام يوجز التطورات التي حدثت منذ إنشاء البعثة من قبل مجلس الأمن بموجب قراره ٧٩٧ (١٩٩٢) المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢. واللجنة الاستشارية تشير إلى أنه لم يقدم استكمال للخطة التنفيذية للعملية.

٣ - وتقرير الأمين العام يقدم أيضا معلومات عن أمور من بينها الاشتراكات المقررة (الفقرة ٣٧)، وتقديرات التكاليف المنقحة للفترة من ١ أيار/مايو إلى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ (الفقرة ٣٨ والمرفقان الأول والثاني)، وتقديرات التكاليف للفترة من ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ إلى ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ (الفقرة ٣٩ والمرفقان الثالث والرابع)، والملاحظات والتعليقات على التوصيات السابقة المقدمة من اللجنة الاستشارية (الفقرات ٤٠ - ٥٩). واللجنة الاستشارية تأسف لعدم وجود تقرير أداء بشأن فترة الولاية السابقة التي انتهت في ٣٠ نيسان/ابريل ١٩٩٤. ولقد أبلغت اللجنة بأن "تقرير أداء عملية الأمم المتحدة في موزامبيق الذي يغطي الفترة من ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ إلى ٣٠ نيسان/ابريل ١٩٩٤ لم يصدر حتى الآن، وذلك انتظارا لتوفر معلومات أكثر دقة. وثمة استعراض مفصل للالتزامات غير المصفاة قيد الإعداد". ومن رأي اللجنة أن عدم وجود تقرير للأداء يجعل من الصعب أن يُنظر في تقديرات التكلفة للفترة من ١ أيار/مايو إلى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤. واللجنة الاستشارية تأسف أيضا لعدم توفر معلومات بشأن حالة السداد للبلدان المساهمة بقوات، سواء فيما يتعلق بالجنود أم بالمعدات المملوكة للوحدات. وبعد الاستفسار، أبلغت اللجنة أن آخر شهر جرى السداد بشأنه هو شهر كانون الثاني/يناير ١٩٩٤. واللجنة تطالب بتقديم هذه المعلومات في جميع التقارير المتعلقة بتمويل حفظ السلم. ومن رأي اللجنة، في الواقع، أن الوقت قد حان لإعداد نموذج بشأن التقارير المتعلقة بتمويل حفظ السلم. واللجنة تنوي أن تنظر في هذا في سياق تقرير الأمين العام بشأن تخطيط وتشغيل وإدارة حفظ السلم على نحو فعال.

240694 240694 94-26381

٤ - وفيما يخص حالة الاشتراكات المقررة، يلاحظ أن آخر المعلومات المتوفرة تبين أن مجموع الاشتراكات المقررة وغير المدفوعة يناهز ١٦٠,٨ مليون دولار، وذلك في ١٣ حزيران/يونيه ١٩٩٤. وفي هذا الصدد، ترى اللجنة أن حساب عملية الأمم المتحدة في موزامبيق كان يعاني من حالة عجز في العديد من المناسبات. واللجنة الاستشارية على ثقة من أنه سيتم بذل كل جهد ممكن لإبراز تلك الحالة المالية المزعزعة للعملية أمام الدول الأعضاء والحصول على المبالغ غير المدفوعة من هذه الدول بأسرع ما يمكن.

٥ - وفيما يتصل بالملاحظات والتعليقات بشأن التوصيات السابقة للجنة الاستشارية، فإن اللجنة ترحب برد الأمين العام. ومع هذا، فإن اللجنة تلاحظ أن هذا الرد لم يشمل كل توصية من التوصيات التي قدمتها اللجنة، وذلك من قبيل التوصية المتعلقة بالمشتريات. واللجنة على ثقة من أنه ستقدم، في المستقبل، معلومات محددة بشأن تنفيذ كافة توصيات اللجنة الاستشارية، التي أيدتها الجمعية العامة، وكذلك بشأن الامتثال لهذه التوصيات.

٦ - وفي الفقرة ٦٠ من هذا التقرير، يوجز الأمين العام الإجراءات التي ستتخذها الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين فيما يتصل بتمويل عملية الأمم المتحدة في موزامبيق.

٧ - وآخر تقرير للجنة الاستشارية عن تمويل العملية (A/48/889) كان قد قدم إلى الجمعية العامة في آذار/مارس ١٩٩٤. وفي ذلك الوقت، أوصت اللجنة بأن "تأذن الجمعية العامة للأمين العام، رهنا بأن يتخذ مجلس الأمن إجراء، بالدخول في التزامات بمعدل شهري لا يتجاوز إجماليه ٢٦,٩ مليون دولار، وذلك لفترة تصل إلى ثلاثة أشهر تبدأ في ١ أيار/مايو ١٩٩٤، بشرط الحصول على موافقة مسبقة من اللجنة الاستشارية" (المرجع نفسه، الفقرة ٢٤). وفي الفقرة ٢ من هذا التقرير، أوضحت اللجنة الاستشارية أنه "نظرا إلى أن الأمين العام لم يكن قد قدم وقت إعداد تقرير اللجنة الاستشارية تقريرا عن الآثار المالية المترتبة على ما قرره مجلس الأمن في قراره ٨٩٨ (١٩٩٤) [الذي يأذن بإنشاء عنصر شرطة تابع للأمم المتحدة يصل قوامه إلى ١٤٤ ١ فردا]، فإن اللجنة الاستشارية ستقدم إضافة إلى هذا التقرير بمجرد أن يقدم الأمين العام إلى اللجنة التقرير المذكور".

٨ - وفي القرار ٢٤٠/٤٨ المؤرخ ٢٤ آذار/مارس ١٩٩٤، قبلت الجمعية العامة توصية اللجنة الاستشارية، وأذنت للأمين العام، في جملة أمور، بأن يدخل في التزامات من أجل العملية في موزامبيق بمعدل لا يتجاوز مبلغا إجماليه ٢٦,٩ مليون دولار شهريا لفترة أقصاها ثلاثة أشهر ابتداء من ١ أيار/مايو ١٩٩٤، رهنا باتخاذ مجلس الأمن قرارا بتمديد ولاية العملية إلى ما بعد ٣٠ نيسان/ابريل ١٩٩٤، وقررت مبلغا إجماليه ٠٠٠ ٨٠٠ ٥٣ دولار على الدول الأعضاء. وطلبت الجمعية العامة أيضا إلى الأمين العام أن يقدم بحلول ١ حزيران/يونيه ١٩٩٤ كامل التكاليف التقديرية للفترة التي يكون مجلس الأمن قد قررها لتمديد ولاية العملية في موزامبيق إلى ما بعد ٣٠ نيسان/ابريل ١٩٩٤.

٩ - وبموجب القرار ٩١٦ (١٩٩٤) المؤرخ ٥ أيار/مايو ١٩٩٤، قرر مجلس الأمن، في جملة أمور، تمديد ولاية عملية الأمم المتحدة في موزامبيق لفترة أخيرة حتى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ بالحجم المبين في الفقرات ٢٢ و ٢٤ و ٢٥ من تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٨ نيسان/ابريل ١٩٩٤ (S/1994/511)، رهنا بقيام مجلس الأمن باستعراض حالة ولاية العملية بحلول ١٥ تموز/يوليه ١٩٩٤ على أساس تقرير يقدمه الأمين العام على النحو المبين في الفقرة ٥٥ من تقريره، وأيضا بحلول ٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ على أساس تقرير لاحق يقدمه الأمين العام. ومن ثم، فإن فترة الولاية الحالية تبلغ ٦,٥ شهرا.

١٠ - واللجنة الاستشارية تلاحظ أن الأمين العام يطلب الآن مبلغ ١٧٨ مليون دولار من أجل العملية في موزامبيق، وذلك للفترة من ١ أيار/مايو إلى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤. وهذا التقدير يستند إلى قوة عسكرية كاملة قوامها ٢٥٠ ٤ بالقياس إلى المستوى المأذون به البالغ ٢٢٦ ٦ والمتعلق بالفترة السابقة. ومع هذا، فإن التقديرات المقدمة الآن من الأمين العام تتضمن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٨٩٨ (١٩٩٤) من قبل الأمين العام.

١١ - وفي هذا الصدد، تشير اللجنة الاستشارية إلى أن الأمين العام قد أوضح، في إضافة أخرى لتقريره (S/1994/89/Add.2) الذي قدمه إلى مجلس الأمن بشأن العملية في موزامبيق بتاريخ ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، أن تكلفة الشرطة المدنية التي يبلغ قوامها ٤٤٤ ١ شرطيا سوف تناهز ٣٨ مليون دولار لمدة ستة أشهر. وفي الفقرة ٣ من القرار ٨٩٨ (١٩٩٤) المؤرخ ٢٣ شباط/فبراير ١٩٩٤، طلب مجلس الأمن إلى الأمين العام، "مع وزع عنصر الشرطة، أن يبدأ على الفور في إعداد مقترحات محددة لخفض عدد مناسب من الأفراد العسكريين بهدف ضمان عدم حدوث أي زيادة في تكلفة عملية الأمم المتحدة في موزامبيق، دون المساس بفاعلية اضطلاعها بولايتها". وفي إطار التقديرات المعروضة حاليا على الجمعية العامة، يلاحظ أن الأمين العام قد فسر هذا الطلب على أساس أنه يعني أن مجلس الأمن ينوي كفالة خفض عدد الأفراد العسكريين دون مساس بالعملية.

١٢ - واللجنة الاستشارية تلاحظ من الفقرة ٢٤ من تقرير الأمين العام (A/48/849/Add.1) أن تنفيذ الطلبات المحددة التي ذكرها مجلس الأمن في الفقرتين ٣ و ٤ من قراره ٨٩٨ (١٩٩٤) يمكن الاضطلاع به من خلال خفض عدد القوات، بما في ذلك بعض عناصر الدعم. وعلى النحو الوارد في الفقرة ٢٥، يلاحظ أن "التخفيض الحاد في وحدات الدعم سوف يعوض جزئيا بنظم السوقيات المتكاملة للجنود وبعض الدعم المدني الإضافي"، وبيان هذه الزيادات وارد في المرفق الثامن لتقرير الأمين العام.

١٣ - تعتبر الزيادة البالغة ١٣ مليون دولار، بالمقارنة مع التقدير الأولي البالغ ١٦٥,٣ مليون دولار (وهو مبلغ اجمالي لم يسبق للجمعية العامة الموافقة عليه؛ - انظر الفقرتين ٧ و ٨ أعلاه) محصلة صافية لحالات الزيادة والنقصان في التكاليف الموضحة في المرفق ١ من تقرير الأمين العام. ومن جملة الزيادات المشمولة فيها تكلفة الموظفين الدوليين والمدنيين (٢,٢ مليون دولار)، والأماكن والايواء (١ مليون دولار) والاتصالات (١,٣ مليون دولار)، ومعدات أخرى (١,١ مليون دولار) ولوازم وخدمات (١ مليون دولار). ويشير الأمين العام

في الفقرة ٤٤ من تقريره الى "أن الموظفين المؤقتين الاضافيين المقترحين لازمون لتقديم خدمات الدعم لعنصر الشرطة المدنية لعملية الأمم المتحدة في موزامبيق".

١٤ - وبالرغم من التوضيح الذي قدمه الأمين العام، ترى اللجنة الاستشارية أن تخفيض القوة من ٦ ٢٢٦ فردا الى ٤ ٢٥٠ فردا من شأنه أن يترك طاقة دعم معينة يمكن استخدامها. واللجنة ليست مقتنعة بأن عملية الأمم المتحدة في موزامبيق بحاجة الى جميع الموظفين المؤقتين المطلوبين كما هو مشار اليه في المرفق الثامن من تقرير الأمين العام.

١٥ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية من الفقرة ٤٥ من تقرير الأمين العام ومن الفقرة ٢ (و) من الفرع ثانيا من المرفق الثاني من التقرير أن الأمين العام يقترح استخدام ٣٠٠ مراقب من وكالات الأمم المتحدة الأخرى ومن منظمات غير حكومية وأعضاء السلك الدبلوماسي؛ وسيسفر هذا عن وفورات في بندي السفر وبدل الاقامة لأفراد البعثة، وتخفيض في عدد الموظفين المحليين من ٢٠٠ ١ موظف الى ٩٠٠ موظف ويتماشى مع توصية اللجنة الواردة في الفقرة ٢٢ من تقريرها (A/48/889) القاضية بأن يستعرض الأمين العام عدد مراقبي الانتخابات الدوليين والموظفين المحليين بغرض الحد من تكاليف العملية. وترحب اللجنة الاستشارية بهذا الاقتراح وتطلب الى الأمين العام بأن يواصل هذه المبادرة الى الحد الممكن مع الاستفادة من المعارف المكتسبة من بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب افريقيا.

١٦ - وفيما يتعلق بالاتصالات، تستذكر اللجنة الاستشارية الفقرة ١٨ من تقريرها (A/48/889) التي تشير الى توضيح مفاده "أنه بعد الاقتناء المسقط لمحطات أرضية تابعة لنظام VSAT بمبلغ مليوني دولار سيحدث انخفاض في الاحتياجات من الاتصالات التجارية (رسوم استعمال نظام INMARSAT)". وأبلغت اللجنة الاستشارية أنه بالنظر لمشاكل قانونية وتعاقدية، لن يتم اقتناء محطة VSAT . وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن المقترحات الواردة في الفقرة ٨ (أ) '٤' من الفرع ثانيا من المرفق الثاني من تقرير الأمين العام تتضمن مبلغا قدره ١,٤ مليون دولار زيادة على التقدير الأصلي. ولا ترى اللجنة أي سبب يحول دون استيعاب التكاليف الاضافية دون الاضرار بفعالية البعثة.

١٧ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية من الفقرة ٣ (باء) من الفرع ثانيا من المرفق الثاني من تقرير الأمين العام اقتراحا برصد مبلغ قدره ١٩٥ الف دولار لتغطية تكاليف أعمال التعديل والتجديد الجاري ادخالها في الأماكن. وفي هذا السياق، تطلب اللجنة بأن تبقى أعمال التعديل والتجديد بأقل حد ممكن بالنظر لأن البعثة تخفض من نشاطاتها.

١٨ - وفي الفقرة ٩ (ج) من الفرع ثانيا من المرفق الثاني من تقرير الأمين العام، رصد اعتماد لاقتناء معدات لتجهيز البيانات اللازمة للشرطة المدنية. وتثق اللجنة أن شراء هذه المعدات وغيرها من أثاث ومعدات المكاتب سينفذ مع إيلاء الاعتبار الواجب لتحقيق وفورات.

١٩ - وفيما يتعلق بالمشتريات العامة من السلع والخدمات، تؤكد اللجنة الاستشارية مجددا توصيتها بأن تبذل الأمانة العامة قصارى جهدها، عندما يكون ذلك فعالا من حيث التكاليف وممكنا من الناحية الفنية، وفقا لاجراءات الاشتراء المقررة، للحصول على الخدمات والموارد والمواد من المصادر المحلية في المنطقة (A/48/889، الفقرة ١١).

٢٠ - وفي ضوء توصياتها وملاحظاتها المذكورة في الفقرات أعلاه، توصي اللجنة الاستشارية باعتماد وتوزيع مبلغ اضافي إجمالي قدره ١١١,٥ مليون دولار لتلبية احتياجات إبقاء البعثة قيد التشغيل في الفترة من ١ أيار/مايو الى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، مع مراعاة مبلغ قدره ٥٣,٨ مليون دولار المعتمد والموزع بالفعل. وتستطيع الجمعية العامة دراسة أية طلبات إضافية من هذا النوع كلما اقتضى الأمر في سياق نظرها في تخفيض نشاطات البعثة.

٢١ - وفيما يخص التكاليف المتصلة بتصفية عملية الأمم المتحدة في موزامبيق المقرر أن تبدأ في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، تطلب اللجنة الاستشارية الى الأمين العام أن يقدم الى الجمعية العامة، قبل شهر واحد من انتهاء الولاية الحالية، تقديرات منقحة التكاليف على أساس أحدث تقرير أداء تفصيلي مستكمل ممكن عن البعثة للفترة من ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣.

- - - - -